العام 2015 وثقل الحصاد

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

انتهى العام 2014 بعد ان تنفست الايام الصعداء، وكسرت كل الاباريق لكي لا تعود مثيلتها في موعد جديد، فهل تشكل النهاية بارقة امل لعام جديد.

تنفست تباشير العام 2015 وقد انهمرت الطبيعة مطراً تغسل ما مضى، وقد حمل العام الجديد تراكمات العام 2014 على كل الصعد الانسانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والامنية الداخلية والاقليمية. فمؤشرات النمو سلبية والنتائج المالية مزرية والتراجع الاستثماري سيد الموقف، والنتيجة كانت في نمو الدين العام وازدياد نسب التعثر في المؤسسات وارتفاع المؤشرات العصبية والعنصرية والطائفية والتطرف.

انقضى العام 2014 مثقلا بالازمات الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والمطلبية، وسيكون للعام 2015 نصيبا من الترددات التي لم تجد لها مسارا لتحل اولها القضايا العمالية المترابط مع ضعف القدرات المالية للمؤسسات، وتراجع كل المؤشرات الاقتصادية والتي تعود اهم اسبابها الى تداعيات الازمة السورية، واستمرار تراجع مختلف المؤشرات والنتائج الاقتصادية والاجتماعية، من تراجع الصادرات وتدني نسب النمو الاقتصادي في لبنان، اندثار الكثير من المؤسسات في القطاعات السياحية والزراعية والصناعية وهروب استثمارات خارجية جديدة، ناهيك عن نمو البطالة المتزايدة والمترافقة مع الصرف من الخدمة وتراجع التقديمات والخدمات الاجتماعية، ومنافسة اليد العاملة النيابية، مضافا الى تلك العوامل المتفتحة المسيطرة على المنطقة بشكل عام واستمرار الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية، وضعف الاداء الحكومي والوزاري.

وقد خلصت دراسة صادرة عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق إلى أن حوالي 8% من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى المقدر بـ2.4 دولار للفرد في اليوم، وأن حوالي 20.5% منهم يعيشون تحت خط الفقر الأعلى المقدر بـ4 دولارات يومياً، ما يعني أن ثلث الشعب اللبناني تقريباً يعيش تحت خط الفقر.

مع الاشارة الى ان الانفاق على الغذاء والسكن مع مستلزماته يستحوذ على القسم الأكبر من نفقات الأسرة في مختلف المستويات، لا بل ارتفع ثقلها في ميزانية الأسرة بشكل متزايد لدى كل فئات الدخل من دون استثناء. وبتفنيد أصناف السلة الغذائية التي تبين نشرات أسعار وزارة الاقتصاد والتجارة أن سعرها تضخم بنسبة 90.55% بين عامي 2005 و2012، ليرتفع خط الفقر الغذائي من 1.53 دولار يومياً للفرد عام 2005 إلى 2.92 دولار يومياً للفرد عام 2012، أما خط الفقر غير الغذائي، فقد بلغ حده الأدنى 488 ألف ليرة سنوياً للفرد، ومليون و328 ألف ليرة للحد الأعلى للسلة نفسها. وقد لحق الارتفاع الأعلى (في مؤشر أسعار المستهلك) أسعار المواد الغذائية والتعليم بنسبة 82.19% و65.23% على التوالي، يليها السكن (60.2%) والاستجمام والتسلية والمطاعم (44.5%) والعناية الشخصية وسلع أخرى (44.5%) والماء والكهرباء والغاز (41.6%)، ثم المفروشات وصيانة المنزل (33.96%)، فالنقل والاتصالات (22%) والملبوسات والأحذية (16%)، وآخرها الصحة

(14%) وهنا تدخل الدوامة التي ستكرر في 2015، من جهة بطالة وتعثر وعدم قدرة على الدفع ومن جهة ثانية ارتفاع في الاسعار وتضخم مما يضع المجتمع بين سندان الحرمان والحاجة والسفر، وبين الاستذلال امام السياسة والمظلومية.

بالنظر الى القطاعين المصرفي والسياحي اللذان يمثلان اطار المثلث الذهبي للاقتصاد اللبناني، فتظهر الديون المشكوك بتحصيلها في القطاع المصرفي بشكل اكبر مع دخول العام الجديد، نتيجة شكاوى المؤسسات في القطاع الخاص، في ظل حجم النشاط التجاري بشكل كبير، والمترافقة مع انخفاض قيمة الصادرات اللبنانية الصناعية والزراعية، بمتوسط ينخفض الـ 25%، بفعل صعوبة التصدير وارتفاع كلفتها.

الديون المشكوك بتحصيلها والبالغة حوالي 5.3 مليارات دولار، مرشحة إلى التصاعد، على الرغم من التسهيلات المصرفية، التي يسعى اليها القطاع المصرفي مع المؤسسات المدينة، التي تعاني صعوبات التسويق والتوزيع، بمعنى آخر ان مؤسسات الجملة في العديد من القطاعات التجارية، تعاني صعوبة التحصيل، بينما تعاني مؤسسات المخرق صعوبة التسويق.

تفيد الاحصاءات المتوافرة لما قبل نهاية العام 2014 عن قيمة القروض المصرفية لمختلف القطاعات الاقتصادية في القطاع الخاص بحوالي 56.5 مليار دولار بزيادة حوالي المليارين دولار عن الفترة ذاتها من العام 2013، لكن هذه التسليفات تبقى في عدم احترامها لمبدأ التوزيع والتجزأة حسب مقررات بازل، وتبقى في تمركزها، حيث يشكل المقترضون المستفيدين من القروض المرتفعة أي فوق 10 مليارات ليرة حوالي 1070 مقترضاً من أصل حوالي 655 ألف مستفيد من القروض والتسليفات حيث تبلغ قروضهم أكثر من 35 ألفاً و499 مليارا، بمعنى آخر ان عدد المقترضين الكبار يشكل حوالي 0.21% ويستفيدون بما نسبته حوالي 46% من قيمة القروض وهذه سمة خطرة للقطاع المصرفي وسيكون من الصعب ان تتغير في العام 2015 حيث يتمركز القطاع المصرفي في واللعه في المجموعة الفا وفي بيروت وجبل لبنان منذ نشأته ولن يغيره عام جديد.

القطاع المصرفي والذي لا يعتمد التوزيع والتجزئة في سياسته سيتعرض بشكل جوهري الى صدمات وسيكون من الصعب لبعض

المصارف ان تتمكن من التشدد في تكوين الاحتياطات، والتشدد في عمليات الاقراض، مما سيخفض من واردائها وتهنأ تبقى الحل الاوحد المؤلم للمحافظة على سلامة القطاع، في ظل الظروف التشغيلية الصعبة والمعقدة، بفعل تكاثر وكثافة التطورات في لبنان وحوله.

والاهم فان اطر تمويل الدولة مهددة بمزيد من الصعوبات، نتيجة تراجع نمو الودائع المصرفية، بما يفوق 18%، مقارنة بالعام 2013، يضاف الى ذلك عنصر تخفيض تصنيف لبنان الائتماني، بما يعني تزايد المخاطر على لبنان وديونه، في غياب النشاط المؤسساتي والفراغ على المستوى الرئاسي ومعه اكثر الفراغ بشكل عام.

على الصعيد السياحي انهى العام 2014 اربع سنوات من خيبة الامل وحل آخر كانون الأول من دون أن تنحسّن الأوضاع الأمنية و السياسية التي ترمي بأثقالها على المؤسسات السياحية، رغم التحسن الطفيف الذي طرأ كنقطة ماء سقطت على ارض عطشى لم تروها المياه من اربع سنوات، يضاف على صعيد مرحلي فضائح السلامة الغذائية والتي زادت الطين بلّة، أمام هذا الوضع، وجد أصحاب المؤسسات السياحية أنفسهم في حالة لا يحسدون عليها، على الرغم من البرامج الفنية المحضّرة لليلة رأس السنة، فإلى جانب الضائقة الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية، هناك الوضع الامني الذي يرر لكثير من العلاقات البناء في المنازل وتعادي كل المطامح، وفي حال تحسن الوضع الامني في العام 2015 فان المؤشرات قد تعود للارتفاع بعدما خضع العديد منها للرقابة الصحية، بحيث نرى ان الجميع بات يعمل لتحسين الخدمة والتزام معايير النظافة والسحة.

على صعيد الفنادق فقد وصلت نسبة الاشغال في الفنادق الى 100%، مع تراجع سعر الغرفة 40% عن العام 2010، إضافةً إلى أن مدة الاقامة التي لم تكن تقل عن 10 أيام تقلصت هذا العام الى 3 أو 4 أيام، أي بانخفاض 60%، وبالتالي فان المداخيل تراجعت حوالي 75% مقارنةً مع العام 2010، وقد ارتفع معدل إشغال الفنادق في مدينة بيروت 5% على أساس سنوي، ليصل إلى 51% خلال تشرين الثاني 2014، بعدما سجل 47% في تشرين الثاني 2013، من جهة ثانية، انخفض متوسط تعرفة الغرفة بنسبة 1.8% على صعيد سنوي الى 160 دولاراً في تشرين الثاني 2014، في حين زادت الايرادات المحققة عن كل غرفة متوافرة بنسبة 6.5% سنوياً إلى 83 دولاراً.

في المطاعم والملاهي تحسنت الحركة بعض الشيء في الأيام الأخيرة قبيل رأس السنة، رغم عدم تمكن أصحاب هذه المؤسسات من أن تستطيع الأعباء تعويض بعض خسائر هذا العام.

على صعيد المالية العامة، تكبّ الإشارة الى نمو الدين العام بعشرة اضعاف النمو الاقتصادي، حيث زاد الدين العام البالغ حوالي 67 مليار دولار ما بين 9 إلى 10% خلال السنتين الأخيرتين، بينما لم يكبر الاقتصاد العام أكثر من 1.5 إلى 2%. وهنا يبت القصيد، مصرف لبنان اضطر إلى زيادة تسليفاته للدولة بحوالي 5 مليارات دولار، وهو مستمر بتغطية العجز في اصدارات سندات الخزينة الأسبوعية لتأمين احتياجات الدولة، عجز الموازنة يتخطى حسب التقديرات للعام المقبل 7700 مليار ليرة، بينما النشاط الاقتصادي وحركة العائدات تؤشر إلى تراجع، يفعل تضرر القطاعات الاقتصادية ومنها تقلص النمو، من الاستثمارات الخارجية الى الحركة التجارية، ومن قبلهما تضرر القطاع السياحي بشكل كبير خلال العام 2014، حيث يقوم على السياحة الداخلية. وهذا أحد اسباب نمو عجز الميزان التجاري، الذي يفوق 17 مليار دولار، على الرغم من استقرار حركة الاستيراد وتراجع حركة التصدير، ومن ضمن اسبابها النزوح السوري، وضعف المؤسسات التي تصرف آلاف المستخدمين لتخفيض الكلفة.

لقد انتقد البنك الدولي سياسات مصرف لبنان والحراطه في تمويل الدين العام، فأشار في نشرته الفصلية الأخيرة إلى أن مصرف لبنان مكشوف بنسبة كبيرة على هذا الدين السيادي رغم أنه حافظ على سياسته التوسعية لدعم الاقتصاد ورغم أنه حافظ على الثقة في الليرة اللبنانية. يلفت البنك الدولي إلى أن مصرف لبنان اتبع سياسة محافظة في ما خص تنظيم القطاع النمويني والمصرفي المحلي الذي يتمتع برأسمال قوي ومرونة ملحوظة، وذلك رغم تباطؤ النمو وانخفاض مستوى التصنيف من قبل الوكالات العالمية. وأن الفروقات بين معدلات العائدات المحلية والخارجية أسهمت في دعم تدفق الودائع الى المصارف اللبنانية، ما أدى الى توسع في السيولة كأداة عزل.

الأزمة الاجتماعية المتمثلة بتنمو البطالة خلال العامين الأخيرين بمعدلات غير مسبوقة إضافة إلى تزايد حالات الصرف في صفوف العمال والمستخدمين، بفعل تقلص نشاط المؤسسات وتوقف بعضها، مع ملاحظة حالات تصفية تعويضات نهاية الخدمة من الضمان الاجتماعي، حيث فاقت التصفيات المبكرة، قبل مرور 20 سنة والمقل بلوغ السن، ما يزيد عن 60 إلى 62% من المضمونين من طالبي التصفية في العامين 2013 و2014، إشارة إلى ان عدد المضمونين الذين يحصلون تعويضات نهاية خدمتهم بتراوح بين 12 و14 الف مضمون سنوياً، والذين يحصلون فقط على ما بين 50 و85% من قيمة تعويضاتهم. وهذا مؤشر على نتائج الأزمة الاجتماعية المقبلة والمتزايدة سنوياً.

ويترك موضوع النفط وتعقيداته الجيوسياسية والاقليمية وما يرتبط بالتطور المتلق الذي نبهت إليه أخيراً وكالة الطاقة الدولية لانتاج واستهلاك الغاز في منطقة الشرق الأوسط حول التقديرات التي تشير إلى أن حاجات استهلاك الغاز في هذه المنطقة ستفوق الإنتاج عام 2019، وأن الفارق بين الاثنين سيزداد في السنوات اللاحقة إن لم تتخذ تدابير جذرية لتدارك هذا الوضع الذي يعني أن الشرق الأوسط سيصبح في إجماله منطقة مستوردة للغاز، بدلاً من أن يظل كما هو الآن في طليعة البلدان المصدرة، ومع ما يترتب على ذلك من تعقيدات مالية و استعمارية.

فان العام 2015 يطل ومعه العديد من القضايا وفي ظروف استثنائية وانحسار اللازمة في سوريا قد يعيد ترتيب البيت الداخلي اللبناني على صعيد القرارات التي اتت مجحفة قليلا على صعيد المعايير الجديدة التي تنظم دخول السوريين إلى لبنان و الإقامة فيه، وقد فرضت مديرية الأمن العام شروط تضييق كبيرة جعلت دخول السوريين خاضع لعدد من المستندات التي يجب إبرازها للسماح لهم بالدخول، وقد حمل المعبر أبعاداً عنصرية تتسم السوريين الى 6 فئات لا تتضمن أي منهم الفئة العاملة إنما هو موجه في فئاته الخمس إلى الأغنياء بينما يمنع الفئة السادسة عامضة ومحط مناقشة، هذا بعد ان برزت ظاهرة الاستبدال في سوق العمالة للعمال اللبنانيين وقد استفادت الحلقات الاقتصادية بعمالة سورية رخيص والذي ادى عملياً إلى تراجع مداخيل العمل، بالاضافة الى انه بالت الاستثمارات السورية لحل بدلاً من استثمارات قائمة في لبنان ولا تستطب الدولارات كما يفترض بالاستثمارات الجديدة أن تفعل.

المشكلة الاهم هي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي عززت الطابع الريعي والاحتكاري للاقتصاد اللبناني وكرست تركز النشاط الاقتصادي في العاصمة وضواحيها والتي يفترض ان تتغير وجهتها في 2015، والاستراتيجية المتوسطة الأمد لإدارة الدين العام عن الفترة 2014 ـ 2016 التي طلقتها وزارة المالية لن يكون لها التأثير الكبير بدون القضاء على الفساد والاحتكار والتسلط السياسي والمالي والمصرفي ليكون الجميع تحت سقف القانون.